DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1998/7
5 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨
١٩-٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، نيويورك
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

استراتيجية التنفيذ لإطار التعاون الإقليمي الأول للدول العربية (١٩٩٧-٢٠٠١)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٢	٣
أولا - الدروس المستفادة من التعاون في الماضي	٣ - ٤	٣
ثانيا - استراتيجية وترتيبات التنفيذ	٥ - ٣٢	٤
ألف - العناصر المشتركة في مجال تصميم وتنفيذ مكونات البرنامج الإقليمي	٦ - ١١	٤
باء - استراتيجية التنفيذ لكل مجال مواضيعي للبرنامج الإقليمي	١٢ - ٣٢	٥
١- الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والتعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف	١٢ - ١٤	٥
٢- التمويل على نطاق صغير	١٥ - ١٧	٦
٣- توفير الطاقة واستخدامها على نحو مستدام	١٨ - ٢٠	٧
٤- التوجيه المتعلق بالتنمية الاجتماعية، مع التركيز على استئصال الفقر	٢١ - ٢٣	٨
٥- الأمن الغذائي	٢٤ - ٢٦	١٠

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
٦ - بناء قدرة قوة العمل العربية فيما يتصل بالاقتصاد المستند إلى المعلومات	٢٧ - ٢٩	١١
٧ - الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مع التركيز بصفة خاصة على المياه	٣٠ - ٣٢	١٢
ثالثا - ترتيبات الإدارة، والرصد، والتقييم	٣٣ - ٣٥	١٣
رابعا - إجراءات المجلس التنفيذي	٣٦	١٤
مرفق - جدول أهداف تعبئة ورصد الموارد للدول العربية (١٩٩٧-٢٠٠١)		١٥

مقدمة

١ - وافق المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة المعقودة بشهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ على إطار التعاون الإقليمي الأول للدول العربية (١٩٩٧-٢٠٠١). وقد استند هذا الإطار إلى عملية استشارية واسعة النطاق، وأدت هذه العملية في نهاية الأمر إلى قيام الدول العربية بتأييد مشروع لموجز البرنامج الإقليمي في بداية عام ١٩٩٧. وسوف توزع موارده فيما بين مجالات التركيز التالية: (أ) الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والتعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف؛ (ب) التمويل على نطاق صغير؛ (ج) توفير واستخدام الطاقة على نحو مستدام؛ (د) إدارة شؤون التنمية الاجتماعية، مع التركيز على استئصال الفقر؛ (هـ) الأمن الغذائي؛ (و) بناء قدرة قوة العمل العربية فيما يتصل بالمشاركة في الاقتصاد المستند إلى المعلومات؛ (ز) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مع التركيز بشكل خاص على المياه.

٢ - وفي المقرر ٩/٩٧ المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧، طلب المجلس التنفيذي من مدير البرنامج أن يُقدم إليه ورقة استراتيجية تنفيذ لكل برنامج تعاون إقليمي على حدة لينظر فيها ويوافق عليها. وتتضمن هذه الوثيقة الاستجابة لذلك المطلب، وهي تُبيِّن كيفية تحقيق أهداف إطار التعاون الإقليمي الأول للدول العربية.

أولا - الدروس المستفادة من التعاون في الماضي

٣ - إن التقييم الذي اضطلع به مكتب التخطيط الاستراتيجي والتقييم في عام ١٩٩٦، والمعنون "البرامج العالمية والأقاليمية والإقليمية: تقييم الأثر"، يُشير في استنتاجاته وتوصياته إلى الاهتمام بالكفاءة والاستدامة اللتين ما فتئتا تُشكلان عنصرا بارزا في جهود التقييم الإقليمي بالدول العربية، وذلك من قبيل ما حدث في تقييم البرنامج الإقليمي الثاني (١٩٩٢)؛ وتقييمات جميع المشاريع الزراعية الإقليمية (١٩٩٦)؛ وتقدير استدامة وأثر النتائج المتحققة من خلال ١٦ مشروعا إقليميا (١٩٩٦)؛ وتحليل التقييمات المشاريعية الإقليمية الإلزامية؛ وتقييم مشاريع إدارة وإصلاح القطاع العام في الدول العربية، الذي اضطلع به المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمكتب التخطيط الاستراتيجي والتقييم (١٩٩٦).

٤ - وقد كانت التغذية المرتدة من التقييمات والتقديرات أهم مدخل في تصميم إطار التعاون الإقليمي واستراتيجية تنفيذه. وقد أكدت بصفة خاصة أن ثمة حاجة إلى: (أ) التركيز المالي والمواضيعي من أجل تحقيق مزيد من آثار المبادرات؛ (ب) بناء المشاركة والملكية لبلوغ استدامة أكثر دينامية لنتائج التعاون التقني؛ (ج) أهمية الأخذ بنهج للبيان/التعلم إلى جانب الاتصال بالشبكات فيما يتعلق بتعزيز القدرات الإقليمية على زيادة كفاءة وفعالية الأنشطة؛ (د) التعاون الإقليمي من أجل تحقيق مزيد من التركيز على المجالات ذات الأهمية المشتركة؛ (هـ) تهيئة صلات مع البرامج العالمية والقطرية لإدخال مزيد من التماسك على عمليات البرنامج الإنمائي وتعزيز آثارها؛ (و) تطبيق نهج قائم على النتائج في مجال البرمجة والتنفيذ من أجل إقامة صلة بين الأهداف والموارد؛ (ز) تزويد الهيكل الإداري بالموظفين المناسبين لضمان المساءلة.

ثانيا - استراتيجية وترتيبات التنفيذ

٥ - يضطلع البرنامج الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور هام في جهود التنمية بالمنطقة من خلال توفير محفل لما يلي: (أ) وضع جدول أعمال مشترك للتعاون الإنمائي فيما بين الدول العربية؛ (ب) تحديد عوامل الاستدامة فيما يتعلق بهذا التعاون؛ (ج) الأخذ بنهج للبيان/التعلم إلى جانب إدراج الخبرات والموارد الإنمائية العالمية في هذا النهج؛ (د) إقامة شبكات إقليمية لزيادة القدرات التقنية. وقد أثبت البرنامج الإنمائي أنه يستطيع الاضطلاع بمثل هذا الدور الهام في منطقة الدول العربية في ضوء ما يتسم به من حيدة وما يقيمه من علاقات راسخة مع المستفيدين من البرنامج.

ألف - العناصر المشتركة في مجال تصميم وتنفيذ مكونات البرنامج الإقليمي

٦ - تتضمن استراتيجية التنفيذ إدخال الدروس المستفادة من التعاون الماضي، وهي تتميز بمحافظتها على التركيز الموضوعي والأثر المنشود في إطار التعاون الإقليمي، وذلك في مرحلة التنفيذ. وسوف يتحقق مزيد من التركيز من خلال إبقاء عدد المشاريع العاملة دون العشرين، إلى جانب التحول المواضيعي نحو التنمية البشرية المستدامة واستئصال الفقر. وسيسلط إطار التعاون الإقليمي الضوء على المؤسسات والنظم التي تخدم هذه الأهداف والتي تحتاج أيضا إلى زيادة قدراتها من أجل تحقيق التغييرات المرجوة بأسلوب أكثر كفاءة وفعالية.

٧ - وسوف يوسَّع مفهوم المشاركات من أجل إدراج التحالفات المالية، وكذلك من أجل استيعاب الاعتبارات الإنمائية. وثمة أهمية كبيرة لتهيئة رأس المال الاجتماعي بجميع مراحل العملية البرنامجية والمشاريعية، إلى جانب المرحلة اللاحقة للتصميم والتنفيذ. وفي كافة أنحاء البرنامج الإقليمي، يجري تنفيذ أسلوب الحلقات التدريبية لتصميم المشاريع والاجتماعات السنوية المشتركة بين اللجنة التوجيهية والاستعراضات الثلاثية والتي ترمي إلى تخطيط الأنشطة والنفقات والإشراف على تنفيذ المشاريع. وهذا يزيد من الملكية الإقليمية للبرنامج، مما يحدث أيضا نتيجة التشاور على نطاق واسع مع كافة الأطراف المعنية؛ والتنفيذ والإعمال بشكل فعال، مع الاستناد بصفة خاصة إلى التنفيذ و/أو الإعمال على الصعيد الوطني؛ والمقبولية الاجتماعية والقدرة العامة على الإتيان بحلول تقنية.

٨ - وسوف تقوم جميع المبادرات الجديدة على أساس نهج للبيان/التعلم، كما ستكون هناك مكانة بارزة للاتصالات في تصميم هذه المبادرات. وهذا يرجع إلى ما تحقق من تجربة إيجابية في مجال تيسير الروابط بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الحكومية الدولية من خلال الشبكات، وهو سيُعزز من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي.

٩ - وقد أبرزت التجربة السابقة أمثلة إيجابية للتعاون دون الإقليمي. وخلال الفترة المشمولة بهذا الإطار من أطر التعاون الإقليمي، سوف تـُتـَّبع مبادرات مستقلة دون إقليمية، إلى جانب تجميع البلدان المعنية في إطار الأنشطة المتصلة بالإقليم بأسره. وسوف تدرج كل مبادرة، في أولويتها التشغيلية، مسألة تيسير وصول أقل البلدان نموا بالإقليم إلى الخدمات وتزويدها بها (من قبيل جيبوتي والسودان والصومال واليمن).

١٠ - ومن جراء التحول الذي تحقق في التركيز المواضيعي للبرنامج العالمي وفي أطر التعاون القطري، سوف يتمكن إطار التعاون الإقليمي من إقامة صلات مع البرامج الفرعية العالمية والمبادرات ذات المستوى القطري. وقد تم اختبار التجربة الإيجابية المتعلقة بتهيئة صلات مع المبادرات القطرية عن طريق البرمجة المتزامنة على الصعيدين الإقليمي والقطري في سياق برنامج تقديم المساعدة التقنية البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وسوف يوسَّع نطاق هذه التجربة في إطار التعاون الإقليمي الحالي.

١١ - وسيجري تناول الشواغل المتصلة بكفاية الميزنة عن طريق الاتجاه نحو توفير مدخلات صغيرة ذات نوعية رفيعة، على نحو نسبي، من أجل العمليات الإقليمية الجارية الكبيرة، وكذلك عن طريق توجيه المنافذ أو زيادة الوعي فيما يتصل بالقضايا وبحلولها، بغية تجميع المشاركات حول هذه المبادرات، مما يـُشكل عاملا حفازا على الشروع في عمليات إقليمية كبيرة.

باء - استراتيجية التنفيذ لكل مجال مواضيعي للبرنامج الإقليمي

١ - الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والتعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف

الأهداف

١٢ - تتمثل الأهداف القائمة في هذا المجال المواضيعي في تزويد المجتمعات العربية بقدرة على حماية نفسها، وخاصة الجماعات السكانية الفقيرة، من تحمل التكاليف التي يمكن تفاديها والمتعلقة بعولمة أسواق التجارة ورأس المال، إلى جانب الاستفادة من هذه العمليات العالمية، وكذلك من التعاون الاقتصادي والتجارة على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. وسوف يتحقق هذا من خلال زيادة قدرة المؤسسات المسؤولة عن إدخال تغييرات اجتماعية واقتصادية فيما يتصل بالتكيف مع التحديات الخارجية بأسلوب موقوت وفعال. وبغية بلوغ هذا، ستزود المنظمات العامة والخاصة وغير الحكومية بما تحتاجه من المعلومات والمهارات للاستجابة على نحو سريع وفعال للتحديات والفرص الاقتصادية على المستويين العالمي والإقليمي.

الطرائق والأدوات

١٣ - تتضمن الطرائق والأدوات التي يمكن بها تحقيق الأهداف في هذا المجال المواضيعي ما يلي: (أ) التنسيق مع البرنامج الفرعي العالمي التابع للبرنامج الإنمائي والمتعلق بالقضايا الناشئة في ميدان التنمية

البشرية المستدامة؛ (ب) التنسيق مع العناصر المتصلة بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الواردة في المبادرات التوجيهية بالبرامج الوطنية التي يدعمها البرنامج الإنمائي؛ (ج) استخدام الآلية التي يديرها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فيما يتعلق بطلبات التمويل المتصلة بالمساعدة التقنية، التي ترد من البلدان كل على حدة؛ (د) استخدام الآلية التي يديرها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فيما يتصل بالقيام، حسب المناطق، بتحديد أولويات الحصول على الخدمات المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية؛ (هـ) استخدام مختلف الآليات (الاجتماعات والأطراف المستفيدة وإقامة الشبكات) لتقاسم الدروس المستقاة، على صعيد المنطقة بأسرها؛ (و) تهيئة مشاركات لتوفير خدمات وطنية وتمويلات مشتركة مع الأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، والمنظمة العالمية للتجارة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وصندوق النقد العربي، والبرنامج العربي لتمويل التجارة، ودائرة الاستشارات الاستثمارية الأجنبية ومصرف التنمية الإسلامي؛ (ز) الاستفادة من التنفيذ على يد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع الحصول على الدعم التقني من إدارة الأمم المتحدة لخدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية على أن تكون أولوية التنفيذ للمؤسسات الوطنية والإقليمية.

النتائج المتوقعة

١٤ - تتضمن النتائج المتوقعة في هذا المجال المواضيعي: (أ) الاستجابة لما لا يقل عن ٢٠ طلبا قطريا تتعلق بالحاجة الملحة إلى خبرة في الميادين المتصلة بإصلاحاتها الجارية بالقطاعين الاجتماعي الاقتصادي؛ (ب) تهيئة محفل للقيام فيما بين البلدان بتبادل الخبرات المكتسبة من هذه التدخلات التقنية؛ (ج) تنفيذ برنامج لمدة عامين بشأن التدريب المكثف للمدربين، وكذلك في المؤسسات العامة والخاصة، فيما يخص المواضيع المتصلة بالتجارة، ولا سيما في إطار نظام المنظمة العالمية للتجارة؛ (د) إدخال نقاط تجارية فيما لا يقل عن ١٠ بلدان، وتحويل هذه العملية إلى تجربة للتعلم على نطاق المنطقة بأسرها؛ (هـ) إقامة شبكة كاملة التشغيل لتبادل المعلومات التجارية فيما بين الدول العربية، مع توصيل هذه الشبكة للمستعملين العامين والخاصين بجميع هذه الدول؛ (و) تنفيذ برنامج لمدة عامين لتدريب العاملين في المؤسسات العامة والخاصة بمجالات تتصل بتعزيز الاستثمار الخاص؛ (ز) استعراض وتطوير التشريعات المتعلقة بحماية وإدارة الملكية الفكرية وتوفير التدريب الضروري في هذا المجال، مع القيام بهذا في البداية في ثلاثة بلدان رائدة، ثم في المنطقة بأسرها بعد ذلك. وسيقاس مدى النجاح في هذا الصدد بقدرة المؤسسات في البلدان العربية على تخفيض التكاليف و/أو زيادة المكاسب في مجال العولمة، وكذلك في مجال التعاون الإقليمي والأقاليمي.

٢ - التمويل على نطاق صغير

الأهداف

١٥ - تتمثل الأهداف في هذا المجال المواضيعي في تزويد السكان الفقراء بالمناطق الحضرية والريفية، وخاصة النساء، بالقدرات اللازمة على زيادة ربحيتهم من المشاركة في الأسواق، مما يعني بالتالي تحسين مستوى معيشتهم ورفع حصة مساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي ببلدانهم. وتحقيقا لهذه الغاية،

ستستهدف هذه المبادرة تحسين إمكانية وصول الفقراء إلى تمويل على نطاق صغير من مؤسسات مستدامة تتسم بالتركيز على توفير الخدمات للسكان الفقراء، مما يؤدي بالتالي إلى توسيع نطاق فرص العمالة الذاتية وسائر أنواع أنشطة توليد الدخل.

الطرائق والأدوات

١٦ - تتضمن الطرائق والأدوات، التي يمكن بها تحقيق الأهداف في هذا المجال المواضيعي، ما يلي: (أ) التعاون مع البرنامج الوطني الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لوضع التمويل على نطاق صغير في سياق مبادرات استئصال الفقر وتهيئة الوعي؛ (ب) التعاون مع مبادرة "البداية على نطاق صغير" لتحقيق الوصول إلى تكنولوجيتها وكذلك إلى الجهات التي تقدم على صعيد عالمي وبمستوى رفيع مقدرة تقنية على عمليات توفير قروض صغيرة؛ (ج) وضع برامج لبناء القدرات فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية (المؤسسات العامة والخاصة والتمويلية، والمنظمات غير الحكومية) في بلدان على سبيل التجربة؛ (د) إقامة محفل للتعلم المشترك فيما بين المؤسسات الوطنية وكافة المنظمات الأخرى بالمنطقة التي تقوم بالفعل بتوفير قروض صغيرة، أو التي تهتم ببداية عمليات من هذا القبيل؛ (هـ) توجيه التنفيذ من جانب البرنامج الإنمائي أو مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ (و) التنفيذ على يد المنظمات الدولية غير الحكومية، مع الاستخدام المكثف للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيدين الأقاليمي والإقليمي.

النتائج المتوقعة

١٧ - تتضمن النتائج المتوقعة في هذا المجال المواضيعي ما يلي: (أ) القيام في ثلاثة بلدان رائدة بإنشاء ١٥ إلى ٢٠ مؤسسة من المؤسسات الوسيطة الوطنية المستدامة المعنية بالتمويل على نطاق صغير؛ (ب) الاضطلاع على نحو مباشر بتوفير قروض صغيرة وائتمانات صغيرة أيضا لما يقرب من ٠٠٠ ٢ من صغار المقترضين، وخاصة النساء بالمناطق الفقيرة الريفية والحضرية؛ (ج) تهيئة محفل للتعلم فيما بين مؤسسات "البداية على نطاق صغير" وجميع المؤسسات الأخرى التي يعنيها الأمر، في الدول العربية. وسيقاس مدى نجاح هذه المبادرة، من ناحية أولى، بعدد مؤسسات المنطقة التي تتوفر لديها قدرة مناسبة على تنفيذ عمليات تقديم القروض الصغيرة بأسلوب مستدام، وكذلك بعدد الفقراء المستفيدين على نحو مباشر. وسيقاس نجاح هذه المبادرة، من ناحية ثانية، بزيادة الوعي في المجتمعات العربية بشأن الفوائد الاجتماعية والاقتصادية ذات النواحي المتعددة، التي تترتب على توسيع نطاق تمكين الفقراء من الوصول إلى القروض، وتغييرات السياسة العامة التي قد تكون لازمة للقيام بذلك.

٣ - توفير الطاقة واستخدامها على نحو مستدام

الأهداف

١٨ - تتمثل الأهداف في هذا المجال المواضيعي في تزويد المجتمعات العربية بقدرة أرفع شأنا فيما يتصل بتقليل تعذر الوصول إلى مصادر موثوقة للطاقة، باعتبار ذلك عقبة في سبيل النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، مع التركيز بصفة خاصة على الفقراء والمناطق النائية والمرأة، من خلال إدارة جانب

العرض والطلب لهذه القضية على نحو فعال. وتحقيقا لهذه الغاية، سيجري إدخال تدابير كفاية الطاقة في عمليات مقدمي الطاقة (شركات التزويد بالطاقة وجهات توفير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والقائمة بذاتها) ومستهلكي الطاقة (الأعمال التجارية العامة والخاصة، والأسر المعيشية المستهلكة، بما فيها الأسر التي تعيش في مناطق نائية أو فقيرة أو بعيدة عن شبكات الطاقة).

الطرائق والأدوات

١٩ - تتضمن الطرائق والأدوات التي يمكن بها تحقيق الأهداف في هذا المجال المواضيعي ما يلي: (أ) التعاون مع البرنامج الفرعي العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يتناول قضية تمكين الفقراء من الوصول إلى الطاقة؛ (ب) التنسيق مع عملية تنفيذ مشروع ممول من جانب مرفق البيئة العالمية، وهو مشروع يتعلق ببناء القدرات في المغرب من أجل الاستجابة للتحديات والفرص المترتبة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛ (ج) التعاون مع شبكة الخبرة الفنية في مجال البيئة العالمية التابعة لأكبر سبع شركات لإنتاج الطاقة؛ (د) تنفيذ آلية يجري تشغيلها من قبل إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية في إطار قيادة ثلاثة بلدان من البلدان المنظمة فيما يتصل بتعاون البلدان المعنية في المنطقة (اختيار الأنشطة والتعلم المشترك) في المجالات المتميزة الثلاثة التي تغطيها المبادرة (وهي: إدارة الطلب وإدارة العرض ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة).

النتائج المتوقعة

٢٠ - تتضمن النتائج المتوقعة في هذا المجال المواضيعي: (أ) إنشاء شركات لخدمات الطاقة المستدامة في خمسة بلدان على الأقل؛ (ب) الاضطلاع بتخطيط متكامل للموارد في خمسة بلدان على الأقل؛ وتطوير السياسات والمهارات والنظم المتعلقة بتسويق مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في جميع البلدان المعنية بالمنطقة؛ (د) إقامة آليات للتعلم على الصعيد دون الإقليمي فيما يتصل بكافة المجالات المذكورة أعلاه. وسيقاس النجاح بمدى التنفيذ الفعلي للحلول التقنية الإرشادية إلى جانب الطلب على خدمات حفظ الطاقة.

٤ - التوجيه المتعلق بالتنمية الاجتماعية، مع التركيز على استئصال الفقر

الأهداف

٢١ - تتمثل الأهداف في هذا المجال المواضيعي في تزويد المجتمعات العربية بقدرة إضافية في مجال وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج لتشجيع الفقراء من خلال زيادة تمكنها من القيام على نحو فعال بصياغة سياسات وبرامج لتشجيع الفقراء وتعزيز أداء المؤسسات (المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني) التي تتناول الخدمات المتصلة بالتنمية الاجتماعية ولا سيما فيما يتعلق باستئصال الفقر. وتحقيقا لهذه الغاية، ستؤدي المبادرة إلى تهيئة قدر متزايد من المعارف بشأن القضايا الاجتماعية في المنطقة وأفضل سبل معالجتها.

الطرائق والأدوات

٢٢ - تتضمن الطرائق والأدوات التي ستحقق بها الأهداف في هذا المجال المواضيعي: (أ) التعاون مع مبادرات التوجيه في البرامج التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد الوطني من خلال الاعتماد على قواعد البيانات إلى جانب الخبرات؛ (ب) التعاون مع البرامج الفرعية ذات الصلة التابعة للبرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك على سبيل المثال في مجالات رصد الفقر، واستراتيجيات الفقر، وأطر التحليل بناء على نوع الجنس، وإدماج الأبعاد المتعلقة بالجنسين في أوجه النشاط الرئيسية، وتطوير الإدارة؛ (ج) الاتكال على قدرة مرفق الموارد دون الإقليمية في المنطقة على معالجة القضايا المتصلة بالتوجيه؛ (د) التشاور على نطاق واسع داخل المنطقة بشأن القضايا ذات الأولوية في مجال التوجيه على صعيد التنمية الاجتماعية إلى جانب المجالات ذات الأولوية على صعيد التعاون التقني؛ (هـ) جمع وتحليل البيانات التي تراعي الفوارق بين الجنسين من خلال التقارير المتصلة بالتنمية البشرية الوطنية، ووضع استراتيجيات وسياسات وطنية، حيثما كان ذلك مناسبا، وذلك من منطلق متابعة ما وضع بالفعل من عناصر أساسية لاستراتيجية استئصال الفقر بالدول العربية، إلى جانب حوافظ البرامج والمشاريع، وتقاسم المعلومات والمهارات بشأن أفضل الممارسات المتصلة بخدمة الاحتياجات الاجتماعية للسكان، وخاصة الفقراء؛ (و) استخدام وتعزيز مركز المرأة العربية للتدريب والبحث، والقدرة على إقامة الشبكات من جانب منظمات ومؤسسات القطاع الاجتماعي الإقليمية، بما فيها المنظمات غير الحكومية؛ والاستعمال المكثف للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيدين الأقاليمي والإقليمي؛ (ز) استخدام مزيج من ترتيبات التنفيذ والإعمال التي تؤدي إلى التركيز على التنفيذ الوطني، في بعض الحالات، في إطار دعم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

النتائج المتوقعة

٢٣ - تتضمن النتائج المتوقعة في هذا المجال المواضيعي: (أ) سبعة مكاتب إحصائية قطرية بسبعة بلدان، مع تزويدها بالقدرة على جمع البيانات الإحصائية التي تراعي الفوارق بين الجنسين؛ (ب) تقديم تقارير وطنية عن التنمية البشرية بكافة أنحاء المنطقة، بناء على الأمثلة الإقليمية والعالمية الرئيسية في ميدان جمع وتحليل البيانات؛ وضع خطة استراتيجية لمنع الفقر واستئصاله، مع توفير حوافظ مشاريع بالغة التطور، على الصعيدين الوطني والإقليمي، بهدف منع الفقر واستئصاله؛ (د) تنفيذ أنشطة رائدة عديدة في مجالات تتصل بالتنمية الاجتماعية (مثل وضع سياسة عامة، وشبكات الضمان الاجتماعي، ومؤسسات مكافحة الفقر التقليدية) بهدف الاضطلاع بالتعلم على صعيد المنطقة بأسرها؛ (هـ) والقيام في جميع أنحاء المنطقة بتهيئة وعي مطرد بالقضايا ذات الأولوية في ميدان التنمية الاجتماعية؛ (و) تعزيز مركز المرأة العربية للتدريب والبحث حتى تصبح لديه قدرة كاملة على جمع البيانات والاضطلاع بالبحث والتدريب والاتصال بالشبكات في المنطقة. وسيقاس النجاح في هذا الصدد بالتغييرات في نوعية الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الاجتماعية وأثرها على رفاه السكان عموما وخاصة الفقراء، وكذلك بمدى فعالية تكلفة الخدمات المقدمة من مؤسسات الخدمة الاجتماعية ومستوى ارتياح المستفيدين إلى هذه الخدمات.

٥ - الأمن الغذائي

الأهداف

٢٤ - تتمثل الأهداف في هذا المجال المواضيعي في تزويد المجتمعات العربية بقدرة متزايدة على وضع وتنفيذ التدابير التي يمكن لها أن تكفل الأمن الغذائي على صعيد الأسرة، وخاصة فيما بين السكان الفقراء، من خلال المساعدة في الإمعان في إدراج قضية الأمن الغذائي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحكومية، إلى حد تمكينها من تنظيم الأسواق والاستثمارات وشبكات الضمان الاجتماعي، واستحداث عناصر لنظام متماسك يتسم بالتركيز على توفير الغذاء للجميع. وسيعبأ المجتمع المدني لسد الثغرات التي قد تكون لا تزال قائمة في أي نظام من هذا القبيل، وأيضا لوضع قواعد للتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني من أجل بلوغ هدف توفير الأمن الغذائي على صعيد الأسرة. وبغية تحقيق هذه الغاية، ستيسر المبادرة من الاضطلاع على نطاق المنطقة بأسرها بجهد يرمي إلى وضع عناصر لمثل هذا النظام، كما أنها ستساند هذا التعاون.

الطرائق/الأدوات

٢٥ - تتضمن الطرائق والأدوات التي يمكن من خلالها بلوغ الأهداف في هذا المجال المواضيعي: (أ) التعاون مع البرنامج الفرعي العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يسلط الضوء على موضوع الغذاء من أجل الفقراء؛ (ب) التعاون مع مبادرات مكافحة الفقر الواردة في البرامج ذات المستوى القطري التي يدعمها البرنامج الإنمائي؛ (ج) إنشاء شبكة للقدرة الإقليمية (القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، بما في ذلك المجتمعات المحلية والأسر التي تفتقر إلى الغذاء، مع التركيز بشكل خاص على المرأة) من أجل كفاءة الأمن الغذائي؛ (د) توفير محفل ودعم تقني لعملية وضع استراتيجية إقليمية للأمن الغذائي، وتقديم حلول تقنية عديدة إلى مجال التعلم على صعيد المنطقة بأسرها؛ (هـ) القيام بالتعاون الأقاليمي مع المكتب الإقليمي لأفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في سياق مبادرات الغذاء والبيئة بمنطقة القرن الأفريقي؛ (و) التعاون مع جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة (مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية)؛ (ز) تشجيع التنفيذ الوطني، مع تقديم دعم تقني من وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها وصناديقها المتخصصة ولجانها الاقتصادية.

النتائج المتوقعة

٢٦ - تتضمن النتائج المتوقعة في هذا المجال المواضيعي: (أ) القيام، على أساس المشاركة وفيما يتصل بكل بلد وبالمنطقة بأسرها، بعملية لتحديد عناصر نظام متعدد القطاعات من أجل كفالة الأمن الغذائي على صعيد الأسرة؛ (ب) الاضطلاع بشراكة واسعة النطاق تتضمن ممثلين للقطاعين العام والخاص وكذلك للمجتمع المدني والمانحين، ومن شأن هذه الشراكة أن تتبنى عملية بلوغ هدف الإنتاج الغذائي على صعيد المنطقة بأسرها وأن تساندها؛ (ج) القيام على صعيد المنطقة بوضع إطار مفاهيمي مرن للأمن الغذائي؛ (د) تنفيذ عدد كبير (يجري تحديده فيما بعد) من العمليات الرائدة التي من شأنها أن تختبر الحلول التقنية ذات الصلة بعدد مختار من عناصر نظام الأمن الغذائي، وذلك فيما يتصل بالتعلم على صعيد المنطقة بأسرها.

وسيقاس نجاح هذه المبادرة عن طريق قيام الدول الأعضاء بالفعل بإدخال نظم شاملة للأمن الغذائي، وعلى المدى الطويل، من خلال زيادة المدخول السعري وخاصة لدى الجماعات السكانية الفقيرة.

٦ - بناء قدرة قوة العمل العربية فيما يتصل بالاقتصاد المستند إلى المعلومات

الأهداف

٢٧ - تتمثل الأهداف في هذا المجال المواضيعي في تحقيق تغيير فعلي في السياسات الإنمائية بالمنطقة بحيث تُتاح لقوة العمل العربية فرص بالغة التزايد من فرص العمل بوظائف رفيعة النوعية ذات أجور تتجاوز خط الفقر بكثير، مما يؤدي بالتالي إلى رفع مستوى قدرات السكان عموما وزيادة ثروة المجتمعات العربية. وهذا سوف يتم من خلال إقامة شراكات بين الحكومة والأعمال التجارية والمجتمع المدني والقادة ووسائط الإعلام والدوائر الأكاديمية، ومن شأن هذه الشراكات أن تركز على تلك الأهداف وأن تكون لها فعاليتها في إعادة توجيه السياسات والاستثمارات الإنمائية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستيسر المبادرة من صوغ هذه الشراكات، كما أنها ستحسن من إمكانية الوصول إلى المعلومات المتصلة بالآثار المشتركة للعولمة والثورة الإعلامية على امكانات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، إلى جانب الوصول إلى الطرق التي تمكنت فيها البلدان بالمناطق الأخرى من مجابهة هذا التحدي على نحو ناجح.

الطرائق والأدوات

٢٨ - تتضمن الطرائق والأدوات التي ستتحقق بها الأهداف في هذا المجال المواضيعي: (أ) التعاون مع البرنامج الفرعي العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الآثار التكنولوجية المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة والدعم المقدم للقضايا الجديدة في مجال هذه التنمية البشرية المستدامة، من أجل الاستفادة من تجربتها مع آثار العولمة والتكنولوجيات الجديدة على التنمية البشرية؛ (ب) التعاون مع البرامج الإقليمية المناسبة في المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ والمكتب الإقليمي لأفريقيا؛ (ج) بناء على جهود الدعوة التي يضطلع بها الممثلون المقيمون للبرنامج الإنمائي، زيادة الوعي بتحديات العمل في اقتصاد قائم على المعلومات على الصعد الوطنية؛ (د) استنادا إلى جهود المكتب الإقليمي للدول العربية والمكاتب القطرية، إنشاء شبكة تمثيلية واسعة النطاق لمن يعنيهم الأمر بالمنطقة من قيادات ووسائط إعلامية ودوائر أكاديمية وشركائها الإنمائيين بداخل المنطقة وخارجها، بما فيها وكالات الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية غير الحكومية والمصارف والمؤسسات الإقليمية الثنائية والمتعددة الأطراف والمانحون؛ (هـ) تقاسم الأفكار والتجارب، وتوفير محافل للمناقشات، بما فيها محفل إقليمي على أعلى مستوى من مستويات صنع السياسات، والخبرات، والاختبار التجريبي للحلول التقنية ذات الصلة، إلى جانب تطوير المتطلبات المتعلقة بالتكيفات الاجتماعية لهذه الحلول؛ (و) الترويج لمجموعة متنوعة من طرائق التنفيذ والأعمال التي من شأنها أن تجمع بين قدرات المؤسسات الوطنية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واتخاذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيد الأقاليمي بوصفه طريقة التنفيذ والإعمال الرئيسية.

النتائج المتوقعة

٢٩ - تتضمن النتائج المتوقعة في هذا المجال المواضيعي: (أ) تشكيل مجموعات معنية تمثيلية وطنية لاستعراض ومناقشة هذه القضية وآثارها في السياقات الوطنية؛ (ب) تنظيم مؤتمر إقليمي رفيع المستوى؛ (ج) زيادة الوعي فيما بين صانعي السياسات بشأن أهمية هذه القضية وتشكيل جماعات للضغط على الصعيدين القطري والإقليمي تتميز بالقدرة على الاضطلاع بالدعوة على نحو فعال؛ (د) القيام، بهدف التعلم على صعيد المنطقة بأسرها، بارتياد حلول عديدة ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات (من قبيل التعلم عن بعد، وممارسة الأعمال التجارية عن طريق شبكة "انترنت"). وسيقاس النجاح في هذا الصدد بمستوى تأثير المبادرة تأثيرا إيجابيا على السياسات والاستثمارات الإنمائية في المنطقة.

٧ - الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مع التركيز بصفة خاصة على المياه

الأهداف

٣٠ - تتمثل الأهداف في هذا المجال المواضيعي في تزويد المجتمعات العربية بقدرة إضافية على استخدام مواردها الطبيعية بأسلوب مستدام من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. وسوف تشجع الشراكات على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والأقاليمية فيما يتصل بالإدارة ذات الكفاءة للموارد الطبيعية، وخاصة المياه، في إطار جو من السياسات التشجيعية والاتفاقات التعاونية ذات المدى البعيد والمشاريع والبرامج المصممة على نحو سليم ومؤسسات التنفيذ ذات الدراية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستوفر المبادرة محافل وآليات لبناء مثل هذه الشراكات، مع تزويدها بالمعلومات والمهارات اللازمة، إلى جانب انتقاء الخيارات السياسية، ووضع البرامج وتنفيذها.

الطرائق والأدوات

٣١ - تتضمن الطرائق والأدوات التي ستتحقق بها الأهداف في هذا المجال المواضيعي: (أ) التعاون مع البرنامجي الفرعي العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المياه من أجل الفقراء؛ (ب) التعاون مع مبادرات إدارة الموارد الطبيعية في البرامج الوطنية التي يدعمها البرنامج الإنمائي؛ (ج) بناء المسؤولية والقدرة على نحو مشترك فيما يتصل بحماية النظم الإيكولوجية في حوض البحر الأبيض المتوسط؛ (د) تهيئة شراكات إنمائية فيما بين البلدان المشاطئة لنهر النيل؛ (هـ) جمع الدروس المستقاة وارتياد الحلول وتنسيق الجهود في مجال تنمية وإدارة الموارد المائية؛ (و) القيام على نطاق واسع باستخدام الشبكات ذات القدرات الإقليمية، بما فيها الشبكات التي أقيمت في المشاريع اللاحقة للبرنامج الإنمائي؛ (ز) استخدام إمكانات البنك الدولي ومصرف الاستثمار الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمرفق الإقليمي لبناء القدرات لجدول أعمال القرن ٢١ بالقاهرة (ح) تشجيع الشراكات المتعلقة ببرنامج المساعدة التقنية المتصلة ببيئة البحر الأبيض المتوسط فيما بين الحكومات المعنية عن طريق مراكز التنسيق والقطاع الخاص والبلديات والمنظمات غير الحكومية والوسائط الجماهيرية والبنك الدولي ومصرف الاستثمار الأوروبي والاتحاد الأوروبي والمكتب الإقليمي لأوروبا وكومنولث الدول المستقلة وبناء القدرات لجدول أعمال

القرن ٢١ والأكاديمية الدولية للبيئة ومعهد هارفارد للتنمية الدولية والخطة الزرقاء ورابطات الأعمال التجارية المستدامة والمانحين؛ (ط) تشجيع الشراكات المتعلقة بمبادرة حوض نهر النيل فيما بين حكومات البلدان المشاطئة والمكتب الإقليمي لأفريقيا ومرفق البيئة العالمية؛ (ي) تشجيع الشراكات المتعلقة بمبادرة المياه فيما بين أكبر مجموعة من الشركاء، بما فيها المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية والاتحادات التجارية والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وسائر المؤسسات الإقليمية الحكومية الدولية والمانحون؛ (ك) التنفيذ من جانب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على نحو يسمح باختيار التنفيذ الوطني واستخدامه على نطاق واسع.

النتائج المتوقعة

٣٢ - تتضمن النتائج المتوقعة في هذا المجال المواضيعي: (أ) في منطقة البحر الأبيض المتوسط، دعم البلدان في تنمية المشاريع في مجال تنمية القدرات على صعيد حماية البيئة، وتدريب صانعي السياسة العامة والمدراء من المستوى المتوسط في وضع وتنفيذ السياسات البيئية والاتصالات وفض الصراع، ومساندة أنشطة الشبكات (فيما بين المدن الساحلية، والصحفيين المعنيين بالمسائل الإيكولوجية، وراسمي السياسات، وهيئات المياه)، ووضع مؤشرات ومعالم لتقدير آثار السياسات والبرامج والمشاريع الإيكولوجية، وبداية شراكات عامة - خاصة للحماية الإيكولوجية؛ (ب) في حوض نهر النيل، الاتفاق بشأن اطار تعاوني فيما بين البلدان المشاطئة لنهر النيل؛ (ج) إنشاء مركز لتبادل المعلومات بشأن المبادرات المتعلقة بالمياه في المنطقة، مع توفير حلول تقنية عديدة يجري ارتيادها بغرض التعلم على صعيد المنطقة بأسرها. وسيقاس النجاح في هذا الشأن بمدى توفر المياه من حيث الكمية والنوعية، وإدخال سياسات لإدارة المياه ومكافحة تلوثها مع تنفيذ هذه السياسات على نحو فعال؛ والثروة الاجتماعية القائمة حول هذه القضايا، بما في ذلك الاتفاقات التعاونية الإنمائية الحكومية الدولية.

ثالثا - ترتيبات الإدارة، والرصد، والتقييم

٣٣ - أنيطت المسؤولية المتعلقة بإدارة جزء رئيسي من البرنامج الإقليمي إلى الممثلين المقيمين للمشاريع الرئيسية بالمنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ومن المقدر لهذه العملية أن تنجز بحلول نهاية عام ١٩٩٧. ومن ثم، فإن الهيكل الإداري للبرنامج الإقليمي سيستند إلى مكاتب هؤلاء الممثلين المقيمين، حيث سيعزَّز كل منها باثنين من المسؤولين الوطنيين المحليين. وسيضطلع موظفو المقر الذين يتناولون القضايا الإقليمية (اثنان من الموظفين الفنيين واثنان من موظفي الدعم) بمسؤوليات تتضمن تنمية البرامج والمشاريع الإنمائية؛ وتوفير دعم موضوعي لإدارة البرنامج الإقليمي؛ وإدارة الموارد المالية للبرنامج.

٣٤ - والمكتب الإقليمي للدول العربية بصدد استكمال نظامه المتعلق برصد التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الإقليمي وتقييم آثاره. وسيصبح رصد استخدام البرنامج جزءا من نظام الإبلاغ والرصد لدى المكتب بكامله. كما سيصبح رصد الأداء جزءا من مسؤوليات المسؤولين المقيمين، بناء على مؤشرات الأداء الواردة في خطط العمل، في إطار من الاستعراضات الدورية، مما يتضمن استعراضات ثلاثية كل سنة. أما آثار

الرصد فستكون مسؤولية مشتركة بين الممثلين المقيمين وموظفي المقر، بناء على المؤشرات التي تحددت عند وضع البرنامج. وهذا سيتضمن، في جملة أمور، وضع مصفوفة لجمع البيانات ذات الصلة في مجال استخدام وأداء وتأثير المشاريع الإقليمية بالقياس إلى المؤشرات التي سبق تحديدها. وستتاح المصفوفة على شبكة "إنترنِت" للاستعراض والاستكمال.

٣٥ - وسيظل تقييم البرنامج داخل إطار إجراءات ووسائل التقييم السائدة لدى البرنامج الإنمائي. وستقدم أموال إضافية من أجل إتاحة تطبيق هذه الإجراءات وتلك الوسائل على نحو رفيع النوعية. وسيخضع إطار التعاون الإقليمي للاستعراض كل ثلاث سنوات، مما سيجري أثناء العام الثالث لتشغيله، أي في عام ١٩٩٩. وستقيَّم كافة البرامج الإقليمية عند اكتمالها. وستحدد القضايا التي ستعالج والتوقيتات اللازمة من جانب لجنة الإشراف على إدارة البرنامج في إطار التشاور مع المكاتب الإقليمية ومكتب التقييم.

رابعا - إجراءات المجلس التنفيذي

٣٦ - قد يرغب المجلس التنفيذي في:

أن يوافق على استراتيجية التنفيذ لإطار التعاون التقني الأول للدول العربية بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/1997/7.

مرفـق

جدول أهداف تعبئة ورصد الموارد للدول العربية (١٩٩٧-٢٠٠١)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجالات البرنامجية لإطار التعاون الإقليمي	رصد الموارد	
	الموارد الأساسية	الموارد غير الأساسية
١ - الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والتعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف	٥ ٥٠٠	١ ٢٠٠ (البرنامج العربي لتمويل التجارة، مصرف التنمية الإسلامي)
٢ - التمويل على نطاق صغير	٢ ٥٠٠	٢ ٠٠٠ (برنامج الخليج العربي لمنظمات الأمم المتحدة الإنمائية)
٣ - توفير الطاقة واستخدامها على نحو مستدام	١ ٥٠٠	٣ ٠٠٠ (الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية)
٤ - التوجيه فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية، مع التركيز على استئصال الفقر	٩ ٠٠٠	-
٥ - الأمن الغذائي	٤ ٢٦٢	-
٦ - بناء قدرات قوة العمل العربية في مجال الاقتصاد المستند إلى المعلومات	٣ ٥٠٠	-
٧ - الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مع التركيز بصفة خاصة على المياه	٧ ٠٠٠	١٤ ٠٠٠ (مرفق البيئة العالمية، البنك الدولي، وبناء القدرات لجدول أعمال القرن ٢١، اللجنة الأوروبية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية)
المجموع	٣٣ ٢٦٢	٢٠ ٢٠٠